

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة .  
وعضوية القضاة السادة  
هاني قاقيش ، د. فؤاد الدرادكة ، محمود البطوش ، زاهي الشلبي .

=====

المميز :

عيسى محمد حسن أبو خضر .  
وكيله المحامي عبد الله محمد الحروب .

المميز ضده : \_\_\_\_\_

الشركة العربية لتصنيع وتجارة الورق ممثلة برئيس مجلس الإدارة و / أو  
مديرها العام و / أو من يمثلها قانوناً ( م . م ) .  
وكيله المحامي مأمون الفار .

بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار  
الصادر عن محكمة استئناف عمان في الدعوى الحقوقية رقم ( ٢٠١٢/١٩٤٣٢ )  
فصل ٢٠١٢/٩/١٧ المتضمن رد الاستئناف موضوعاً وتأييد القرار المستأنف  
الصادر عن محكمة صلح حقوق عمان في الطلب رقم ( ٢٠١١/١٢٤٣ ) فصل  
٢٠١٢/٣/٤ موضوعه رد الدعوى رقم ( ٢٠١١/٨٨٢٨ ) قبل الدخول بالأساس  
لغلة مرور الزمن المانع من سماعها والقاضي : ( بقبول الطلب المقدم من  
المستدعية لرد الدعوى قبل الدخول بالأساس فيما يتعلق بمطالبة المستدعي ضده  
والمتمثلة بتعديل راتب وحساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض  
والأجور الناشئة قبل تاريخ ٢٠٠٩/٦/٦ ورد الدعوى عن هذه المطالبة لمرور الزمن

والانتقال لرؤية الدعوى الأصلية فيما يتعلق بمطالبة المستدعي ضده والمتمثلة بتعديل راتب وحساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض والأجور الناشئة بعد تاريخ ٢٠٠٩/٦/٦ وكذلك بدل الإجازات السنوية وإرجاء البت في المصاريف وأتعاب المحاماة إلى حين إصدار القرار النهائي في الدعوى الأصلية ( وإرجاء البت بأتعاب المحاماة للمستأنف عليه في الاستئناف الثاني نتيجة الفصل في الدعوى وإعادة الأوراق إلى مصدرها لمواصلة البت بالدعوى من النقطة التي وصلت إليها .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :

١- إن الحقوق المطالب بها لا تخضع للتقادم القصير لأنها الأساس لحساب حقوق المميز التعويضية وحقوقه عن مكافأة نهاية الخدمة ، إذ لا بد من الأخذ بالزيادات السنوية التي حرم منها المميز عند حساب تلك الحقوق .

٢- إن الحقوق المطالب بها هي محل نزاع مستمر بين المميز والمميز ضدها وباقي الموظفين لدى المميز ضدها طيلة الفترة السابقة والمطالب عنها بهذه الزيادة مما يقطع مدة التقادم المانعة من رؤية الدعوى لمرور الزمن .

٣- إن ما منع المميز من المطالبة بهذا الحق طيلة الفترة المطالب عنها هو كونه كان على رأس عمله مما يشكل مانعاً أدبياً للمطالبة القضائية بهذه الحقوق وإن القول بأن الحقوق العمالية لا تسمع الدعوى فيها على مرور سنتين من استحقاقها فإن هذا بالنسبة للعامل الذي ترك عمله وتراخى عن المطالبة بهذه الحقوق .

٤- وجود علاقة التبعية تمثل مانعاً أدبياً للعامل بالمطالبة القضائية لحقوقه من صاحب العمل أثناء وجوده على رأس عمله وينطبق عليها نص المادة (٤٥٧) من القانون المدني .

٥- أخطأت المحكمة بعدم تطبيق نص المادة (٤٥٢) من القانون المدني من ناحية وجود العذر الشرعي ذلك أن المميز لم يتمكن من إقامة الدعوى للمطالبة بحقوقه لوجود العذر الشرعي المتمثل بعلاقة التبعية التي تربطه برب العمل .

٦ - إن الزيادات السنوية المطالب بها غير مفروضة بقانون العمل وإنما بموجب ما أقرته المميز ضدها للمميز وهو أمر لا يتناقض مع أحكام قانون العمل كونها تمنحه امتيازاً إضافياً لما يمنحه له القانون .

- ل هذه الأسباب يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .
- بتاريخ خ ٢٠١٤/١/١٤ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز .

## ال ر

ب ع د الت د ق و الم د ا و ل ة ن ج د إ ن ال م د ع ي ( ال م م ي ) ع ي س ي م ح م د ح س ن أ ب و خ ض ر أ ق ام ال د ع و ي ال ص ل ح ي ة ال ح ق و ق ي ة ر ق م ( ٢٠١١/٨٨٢٨ ) ل د ى م ح ك م ة ص ل ح ح ق و ق ع م ان ب م و ا ج ه ة ال م د ع ي ع ل ي ه ا الش ر ك ة الع ر ب ي ة ل ت ص ن ي ع و ت ج ار ة ال و ر ق ل ل ل م ط ا ل ب ت ع د ي ل ر ا ت ب ب ا ح ت س ا ب ع ل ا و ا ت غ ي ر م ح ت س ب ة و ب ف ر ق ر ا ت ب غ ي ر م ق ب و ض و ر ص ي د ر ا ت ب و إ ج از ات م ق د ر ة ل غ ا ي ا ت ت س ج ي ل ال د ع و ( ١٥٠٠ ) د ي ن ار و ال ف ائ دة الق ان ون ي ة و ق د أ س س ال م د ع ي د ع و اه ع ل ى س ن د م ن ال ق و ل :

١. عين المدعي للعمل لدى الشركة المدعى عليها بوظيفة فني حاسوب بتاريخ ١٩٨٩/١٠/١ وما زال على رأس عمله .
٢. إن الكادر الوظيفي للمدعي يدخل ضمن الفئة (فني متخصص) حسب نظام المدعى عليها وكادرها الوظيفي .
٣. بلغ آخر أجر للمدعي لدى المدعى عليها (٢٦٥,٥) ديناراً أردنياً خلافاً لما يجب أن يكون راتبه الحقيقي حيث حرمته المدعى عليها من حقه في تقاضي علاواته السنوية عن السنوات ( ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ و ٢٠١١ ) دون وجه حق علماً بأن الزيادة السنوية التي يستحقها هي (١٥) ديناراً .

٤. طالب المدعي المدعى عليها بمنحة علاواته السنوية التي حرم منها وبدل فرق راتب غير مقبوض وباقي أجور عن آخر سنتين مبلغ مئة دينار وبدل خمسة أيام رصيد إجازات عن آخر سنتين إلا أنها تمنعت عن ذلك مما استوجب إقامة هذه الدعوى .

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها وتقدمت المدعى عليها بالطلب رقم ( ١٢٤٣/١٢/٢٠١١ ) موضوعه رد الدعوى قبل الدخول بالأساس لعدة مرور الزمن المانع من سماعها .

قررت محكمة الدرجة الأولى الانتقال لرؤية الطلب ، وبتاريخ ٢٠١٢/٣/٤ أصدرت قرارها بالطلب والذي قضت فيه :

١ - قبول الطلب فيما يتعلق بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض والأجور الناشئة قبل تاريخ ٢٠٠٩/٦/٦ ورد الدعوى عن هذه المطالبة لمرور الزمن .

٢ - الانتقال لرؤية الدعوى الأصلية فيما يتعلق بمطالبة المستدعى ضده والمتمثلة بتعديل راتب واحتساب علاوات غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض والأجور الناشئة بعد تاريخ ٢٠٠٩/٦/٦ وكذلك بدل الإجازات السنوية .

٣ - إرجاء البت في المصاريف وأتعاب المحاماة لحين الفصل بالدعوى .

لم يرتض الطرفان بالقرار فاستدعيا استئنافه .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم (٢٠١٢/١٩٤٣٢) تدقيقاً وبتاريخ ٢٠١٢/٩/١٧ أصدرت حكمها برد الاستئنافين موضوعاً وتأييد القرار المستأنف وإرجاء البت بالأتعاب لحين الفصل في الدعوى الأساس .

لم يلقَ الحكم الاستئنافي قبولاً لدى المدعي ( المميز ) فطعن فيه تمييزاً بعد حصوله على الإذن بالتمييز رقم (٢٠١٢/٤٣١٣) تاريخ ٢٠١٣/١١/٣ الصادر عن رئيس المحكمة والذي تبلغه في ٢٠١٣/١١/١٧ وقدم لائحة تمييز بتاريخ

٢٠١٣/١١/٢١ ضمن المدة والتي تبلغها وكيل المميز ضدها بتاريخ ٢٠١٤/١/٥  
وقدم لائحة جوابية بتاريخ ٢٠١٤/١/١٤ طلب فيها رد التمييز موضوعاً .

### ورداً على أسباب التمييز :

وعن السبب الأول ومفاده أن الحقوق المطالب فيها لا تخضع للتقادم التصير لأنها الأساس لاحتساب حقوق المميز التعويضية وحقوقه عن مكافأة نهاية الخدمة إذ لا بد من الأخذ بالزيادات السنوية التي حرم منها المميز عند احتساب تلك الحقوق .

في ذلك نجد من الرجوع إلى لائحة الدعوى إن المدعي يطالب بتعديل راتبه باحتساب علاوات سنوية غير محتسبة وبفرق راتب غير مقبوض وباقي أجور عن آخر سنتين وبدل رصيد إجازات عن خمسة أيام عن آخر سنتين وأن هذه المطالبات ناشئة عن قانون العمل وحيث يستفاد من أحكام المادة ( ١٣٨/ب) من قانون العمل رقم ( ٨ لسنة ١٩٩٦ ) وتعديلاته أنه لا تسمع أي دعوى للمطالبة بأي حقوق يرتبها هذا القانون بما في ذلك أجور ساعات العمل الإضافية مهما كان مصدرها ومنتشؤها بعد مرور سنتين على نشوء سبب المطالبة بتلك الحقوق والأجور وعلى ضوء ذلك فإن هذه الحقوق موضوع المطالبة الواردة باللائحة الدعوى يمكن المطالبة بها مباشرة بعد استحقاقها حيث إنها تستحق للعامل بعد قيامه بعمله ومؤدى ذلك احتساب مدة مرور الزمن المسقط للدعاء بهذه الحقوق يبدأ بعد قيام العامل بالعمل ولا يجوز المطالبة بها بعد مرور سنتين على استحقاقها أي من تاريخ نشوء الحق المطالب به انظر تمييز حقوق رقم ( ٢٠٠٥/١٨٦٠ و ٢٠٠٥/١١٣٧ و ٢٠٠٤/٢٢٥٦ و ٢٠٠٤/١٤٨٦ و ٢٠٠٣/٤٥٧٨ ) الأمر الذي يتعين معه رد هذا السبب .

وعن السبب الثاني ومفاده أن الحقوق المطالب فيها محل نزاع مستمر بين المميز والمميز ضدها وباقي الموظفين لدى المميز ضدها والمطالب عنها بهذه الزيادة مما يقطع مدة التقادم المانعة من رؤية الدعوى لمرور الزمن .

في ذلك نجد إن المشرع حدد المعذرة المشروعة القاطعة لمرور الزمن بالظروف القاهرة التي تحول بين الدائن والمطالبة بحقه كصغر السن والسفر والتوثيق والكوارث الطبيعية وعليه فإن المطالبة بحقوق المدعي العمالية محل نزاع لا يشكل عذراً شرعياً

يمنع من تقديم الدعوى ولا يشكل سبباً لقطع التقادم وفقاً للمادة ( ٤٦٠ ) من القانون المدني لعدم توافر شروط قطع التقادم مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السبب الثالث ومفاده أن ما منع المميز من المطالبة بهذا الحق طيلة الفترة المطالب عنها لديه كان على رأس عمله مما يشكل مانعاً أدبياً للمطالبة القضائية بهذه الحقوق وأن المانع الأدبي يقطع التقادم.

المستفاد من المادة ( ٢/٣٠ ) من قانون البنات أنها تعتبر مانعاً أدبياً القرابة بين الزوجين وما بين الأصول والفروع أو ما بين الحواشي إلى الدرجة الثالثة أو ما بين أحد الزوجين وأبوي الزوج الآخر .

وإن الاحتجاج بالمانع الأدبي بين العامل ورب العمل لا محل له بهذه الدعوى لأن العلاقة بينهما علاقة عمل يحكمها قانون العمل والذي نظم من خلال نصوصه حقوق والتزامات الفريقين والدستور كفل حق التقاضي للجميع مما يتعين رد هذا السبب .

وعن السببين الرابع والخامس ومفادهما وجود المانع الأدبي يستدعي تطبيق المادة ( ٤٥٧ ) من القانون المدني وأن عدم تطبيق المادة ٤٥٢ من القانون المدني لوجود العذر الشرعي يخالف القانون .

في ذلك نجد إن في ردنا على أسباب الطعن السابقة ما يكفي للرد على هذين السببين ونضيف أن مطالبة المدعي ناشئة عن قانون العمل وينطبق عليها حكم المادة ( ١٣٨ ) من قانون العمل ولا مجال لإعمال حكم المادة ( ٢/٤٥٢ ) من القانون المدني التي تنص على عدم سماع الدعوى بحقوق العمال والأجور اليومية وغير اليومية بمضي سنتين عليها لتعلقها بعقد العمل وليس بقانون العمل (انظر تمييز حقوق ٢٠٠٠/١٧٦ هيئة عامة) مما يتعين رد هذين السببين .

وعن السبب السادس ومفاده أن الزيادات السنوية المطالب بها غير مفروضة بقانون العمل وإنما بموجب ما أقرته المميز ضدها وهو أمر لا يتناقض مع أحكام قانون العمل والنظام الداخلي .

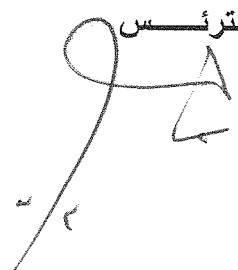
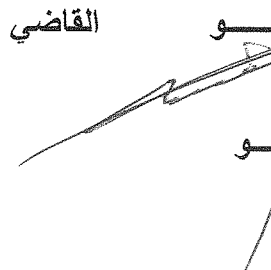

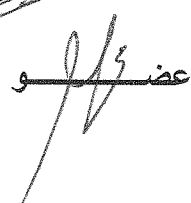

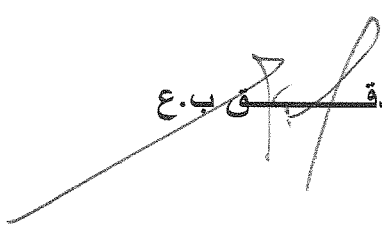
وفي ذلك نجد إن مطالبات المدعي بشأن الزيادة السنوية وتعديـل الراتب واحتساب علاوات غير محسوبة وبفرق راتب غير مقبوض فإن هذه المطالبة متعلقة بالأجر والذي عرفته المادة الثانية من قانون العمل ( كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيأ كان نوعها إذا نص القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي ) .

وعليه فإن هذه المطالبة يحكمها قانون العمل وهي ناشئة بموجبه وتخضع للتقدم المنصوص عليه بالمادة ( ٢/١٣٨ ) من قانون العمل مما يتعين رد هذا السبب .  
( انظر تمييز حقوق رقم ٢٠١٤/١٤٣٤ هيئة عامة تاريخ ٢٠١٤/٩/١٠ ) .

لـ هذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قراراً صدر بتاريخ ٣٠ ربيع الأول سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/١/٢١ .

=====

القاضي المترئس	عضو	عضو
		
	عضو	عضو
		
		رئيس الديوان
		
		دق ب.ع